

AR

AL/ALAC/ST/0412/5

النص الأصلي: الإنجليزية

التاريخ: 20 أبريل 2012

الحالة: نهائي



لجنة At-Large الاستشارية بيان ALAC حول تقرير إشعارات التجديد الزائفة

مقدمة

أعدده فريق عمل ICANN

قام آلان غرينبرغ، ممثل منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) للعلاقات المتبادلة وعضو AT-Large في المنظمة العامة الإقليمية لمنطقة أمريكا الشمالية (NARALO) بوضع هذا البيان بعد مباحثات بشأن الموضوع الموجود في القوائم البريدية.

في 2 أبريل 2012، نُشرت مسودة البيان في [بيان ALAC حول مساحة عمل تقرير إشعارات التجديد الزائفة](#).

في اليوم ذاته، قدم أوليفير سيربين - ليلوند، رئيس مجلس إدارة ALAC، طلبًا إلى موظفي AT-Large بإرسال مُذكرة بالتعليقات المتعلقة ببيان المسودة لجميع أعضاء AT-Large من خلال اللائحة البريدية التابعة لإعلانات ALAC.

في 15 أبريل 2012، طلب رئيس ALAC من العاملين فتح تصويت إقرار من ALAC لمدة خمسة أيام على البيان.

في 20 إبريل 2012، أكد موظفو AT-Large أن التصويت على الإنترنت أدى إلى مصادقة ALAC على البيان بأغلبية 13 صوتًا مقابل 0، ونسبة امتناع عن التصويت 0. يمكنك مراجعة النتائج باستقلالية على موقع:

<https://www.bigpulse.com/pollresults?code=2898Su3stYQSMrKeYsBqaMM7>

[نهاية المقدمة]

النسخة الأصلية لهذه الوثيقة متوفرة باللغة الإنجليزية على الموقع الآتي <http://www.atlarge.icann.org/correspondence>. أينما وجد اختلاف في الترجمة بين النسخة غير الإنجليزية لهذه الوثيقة والنص الأصلي، يجب الرجوع إلى النص الأصلي.

بيان ALAC حول تقرير إشعارات التجديد الزائفة

تدعم ALAC الإجراءات الفورية المُتخذة بشأن هذه المسألة. هذه المشكلة في نطاق المباحثات من فترة طويلة، لكن حتى إصدار هذا التقرير لم يتم اتخاذ أي إجراء.

ترمز هذه المشكلة إلى عدم قدرة ICANN على ضمان اسم نطاق آمن وموثوق فيه، على الرغم من التعديلات النسبية المقارنة مع بعض والتي يجب أن تأخذها ICANN و GNSO في الاعتبار. تقريباً اتفق جميع الأطراف على سوء قضية الإشعار المتجدد الزائف، لكننا لم نتمكن من اتخاذ أي نوع من الإجراءات بشأن إيقافها أو غير مستعدين لذلك.

ينبغي على ICANN و GNSO أن تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار وتستخدمها لإثبات أنها بالفعل يمكن أن تغير الواقع بسرعة عندما يقتضي الأمر ذلك.

فيما يتعلق بالخطوات المقبلة المحتملة التي تم تحديدها في تقرير فريق الصياغة (DT):

1. إضافة قسم إلى اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA) التي تتناول الممارسات التجارية

ترفض ALAC هذا البديل على أساسين:

- لن يصبح ساري المفعول لمدة خمس سنوات
- وفي ضوء الضغوط لاستكمال جولة مباحثات RAA الحالية، فمن غير المرجح أن يمكن إدراج هذه القضية ومعالجتها دون تأخير العملية الحالية - وهي النتيجة التي يعدها العديد غير مقبولة.

2. إضافة المسألة إلى أحد المسائل الحالية أو أحد عمليات تطوير السياسة لسياسة الانتقال الداخلي بين المسجلين (IRTP PDPs) القادمة

ستعتبر ALAC إنه من المقبول إضافة هذه المسألة إلى IRTP C PDP الحالية، لكن السؤال هو ما إذا كان من الممكن النظر فيما هو غير متضمن في تقرير المسألة المؤدي إلى عملية تطوير السياسة (PDP).

يمكن إضافة هذه المسألة إلى IRTP D PDP المقل، لكن التأخير حتى قبل البدء سيكون كبيراً. من المقرر حالياً لسياسة الانتقال الداخلي بين المسجلين (IRTP) أن تقدم تقريراً إلى مجلس GNSO في أكتوبر 2012. حتى بافتراض وجود أي تأخير، فنظراً لعملية طول المدة المرتبطة بتصديق GNSO ثم البدء بمشروع IRTP PDP المقل، وقد يبدأ المشروع الجديد في وقت مبكر من عام 2013 كما نأمل.

3. إضافة المسألة إلى عملية تطوير سياسة اعتماد أمين السجل (RAA PDP) القادمة

مرة أخرى هذا ممكن، لكنه سيكون عنصرًا صغيراً في PDP معقد وكبير. من المستحيل تقدير المدة التي سيستغرقها PDP، حيث إن تأخير هذه المسألة مرة أخرى لا يمكن البت فيه.

4. إحالة المسألة إلى ALAC للتشجيع على تحسين التعليم والوعي

لن يتم تمويل ALAC ولا يُشرع في مثل هذا المشروع. على الرغم من أن At-Large بالتأكيد على استعداد لتبني هذه المسألة ونشر مثل هذه التحذيرات على نطاق واسع، إلا أن أي إجراءات أكثر نشاطاً غير ممكنة وعلى أي حال لن يكون من المحتمل نجاح الاختراق بشكل جزئي.

5. إثارة المسألة مع لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة

على الرغم من أن هذا قد يعالج هذه المسألة مع المسجل الخاص طالما أنها تقع في الولايات المتحدة، إلا أنه لا يبدو حلاً قوياً جداً لهذه المشكلة.

المنهج البديل

لا تقدم ALAC بديلاً آخر ينبغي النظر فيه. يعد البديل 1 ومنهج DT المفضل هو جملة المسودة التي ربما تم صياغتها بعد RAA 3.7.3 في الواقع، يذهب DT إلى أبعد من ذلك في محاولة لصياغة أول مسودة للفقرة المطلوبة. تقترح ALAC وجود PDP مخصص لمسألة الإشعال

المتجدد المزيف. على الرغم من أن مفهوم PDP يبدو مرهقًا، إلا أنه إذا كان الحل الممكن بنفس بساطة الحل الذي يفصله DT، فإن مشروع PDP كهذا سيتطلب قدرًا ضئيلًا للغاية من العمل. من المُسلّمات أن الأمر سيستغرق تسعة أشهر، حيث إنه الحد الأدنى المقدر للوقت المنقضي لإكمال عملية PDP، لكن الموظفين الفعليين والجهد التطوعي سيكونان ضئيلين.

ستبرهن GNSO على قدرتها على العمل بسرعة عند الحاجة إلى ذلك وعندما يسمح الوضع بذلك عن طريق اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، مما يدل على إنها غير ملتزمة بالقواعد التي تستغرق دائمًا عدة سنوات لتحديد أي سياسة توافق رسمية حتى ولو بقدر ضئيل لترسل رسالة جيدة جدًا إلى المجتمع وهامة.